"ISIS" in Light of the United Nations Secretary-General Reports 2016-2023

Lecturer Doctor Wijdan Karoon Fareeh
University of Basrah / Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This study presents a systematic analysis of the contents of the United Nations Secretary-General reports issued between 2016 and 2023 concerning the terrorist organization "ISIS," aiming to clarify the nature of the threat posed by the organization and to assess the effectiveness of the international response in confronting it. The focus is on the role of the United Nations in coordinating security and intelligence efforts, combating terrorism financing, countering extremist discourse, as well as supporting member states in building their institutional and legal capacities. The study concluded that ISIS managed to adapt to military pressures by reshaping itself within decentralized networks, benefiting from the digital space and politically and socially fragile areas. In contrast, the United Nations adopted a comprehensive approach combining security measures, ideological and social treatments, regional and international cooperation, establishing a sustainable international coordination strategy, and developing confrontation tools in line with the changing nature of threats.

Keywords: ISIS, United Nations Secretary-General, United Nations.

"داعش" في ضوء تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١٦-٢٠٢٣

المدرس الدكتور وجدان كارون فريح
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تحليلاً منهجياً لمضامين تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الصادرة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٣ بشأن تنظيم "داعش" الإرهابي، بهدف استجلاء طبيعة التهديد الذي يمثله التنظيم، وتقييم مدى فعالية الاستجابة الدولية في مواجهته، بالتركيز على دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتصدي لخطاب التطرف، فضلاً عن دعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها المؤسسية والقانونية. وخلصت الدراسة إلى أن تنظيم "داعش" استطاع التكيف مع الضغوط العسكرية عن طريق إعادة تشكيل نفسه ضمن شبكات غير مركزية، مستفيداً من الفضاء الرقمي، والمناطق الهشة سياسياً واجتماعياً، وفي المقابل فإن الأمم المتحدة تبنت مقاربة شاملة جمعت بين الإجراءات الأمنية، والمعالجات الفكرية والاجتماعية، والتعاون الإقليمي والدولي، وأسست لاستراتيجية التنسيق الدولي المستدام، وتطوير أدوات المواجهة بما يتناسب مع طبيعة التهديدات المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: داعش– الأمين العام للأمم المتحدة– الأمم المتحدة

المقدمة:

شهد المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١٤ تصاعداً غير مسبوق في تهديدات "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ويُعرف اختصاراً بتنظيم "داعش"، الذي تمدد جغرافياً وأسس شبكات إرهابية عابرة للحدود، مستغلاً الأزمات السياسية، والانقسامات المجتمعية، والتطورات التكنولوجية، وفي ظل هذا التهديد المتنامي لـ "داعش"، برزت الأمم المتحدة كفاعل دولي محوري في تنسيق الجهود لمكافحة التنظيم، سواء عبر الدعم الأمني والإستخباراتي، أو عن طريق المبادرات الفكرية والإنسانية الرامية إلى معالجة جذور التطرف. وتُعد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة للمدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٣ مصدراً وثائقياً غنياً لرصد تطورات المواجهة الدولية مع تنظيم "داعش"، إذ توثق هذه التقارير السياسات، والبرامج، والتحديات التي واجهتها الدول الأعضاء في التصدي للتنظيم الإرهابي، وتكشف عن التحولات في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، من المقاربات العسكرية إلى المعالجات الفكرية والاجتماعية.

ظهرت الكثير من الدراسات الاكاديمية والعلمية التي تناولت "داعش" من جوانبه المختلفة، بعضها اعتمد التوثيق، والبعض الاخر قصد شهود العيان، وكانت دراسات ناجحة بينت العديد من الامور المجهولة عن هذا التنظيم الإرهابي. لكن هذه الدراسة اعتمدت اعتماداً كلياً على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة التي قدمها الى مجلس الأمن بناء على الفقرة ٩٧ من قرار مجلس الأمن المرقم ٢٢٥٣ في ١٧ كانون الأول٢٠١٥، التي نصت على اعداد تقرير أولي على الصعيد الاستراتيجي، يُقَدم كل أربعة أشهر تقارير تتضمن آخر المستجدات، وعلى الأمين العام في التقارير إثبات وتبيان جسامة الخطر الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليين على يد تنظيم "داعش"، ومن يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتقديم معلومات عن مصادر تمويل هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، كالإتجار غير المشروع في النفط والقطع الاثرية والموارد الطبيعية الاخرى، وتخطيطها وتيسيرها للهجمات، كما عليه ان يبيّن كمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

وبالتركيز على تحليل مضمون تلك التقارير، هدفت الدراسة الى فهم طبيعة الدور الأممي في مواجهة "داعش"، وتقييم فعالية السياسات الدولية في الحد من تمدده، وتفكيك شبكاته، ومنع تجنيد عناصر جديدة.

كما سعت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت الأمم المتحدة والدول الأعضاء، والوقوف على مدى تكامل الجهود بين الأطراف المختلفة، في ظل بيئة دولية معقدة ومتغيرة.

فقامت الإشكالية البحثية للدراسة على الإجابة عن الاسئلة الآتية: كيف نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظيم "داعش" الإرهابي؟ وكيف عَرفت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة "داعش"؟ وما المرتكزات الاساسية التي قامت عليها هذه التقارير؟ وما هي أدوات المواجهة والحد التي اعتمدها الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره؟ وعلى ماذا ركزت؟.

وبناء على ذلك، استندت الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي اعتمد على وحدة الموضوع والمنهج التحليلي الموضوعي لكل محور، مع مراعاة التسلسل التاريخي للتقارير في كل محور.

وتحدد النطاق الزمني للدراسة بالأعوام التي بدأت فيها كتابة التقارير منذ التقرير الأول عام ٢٠١٦ وانتهاءً مع آخر تقرير لعام ٢٠٢٣، وشمل النطاق المكاني للدراسة بحسب تقارير الأمين العام كل الدول التي عانت وتضررت من التنظيم الإرهابي "داعش" أو المتعاونة معه، ولم تختص الدراسة بدولة دون أخرى.

قُسّمت الدراسة الى مقدمة ومحاور ثلاثة الحقت بخاتمة مع قائمتي الهوامش والمصادر، إذ وضّح المحور الأول السياق التاريخي والتنظيمي لنشأة "داعش"، وركز المحور الثاني على مضمون تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن "داعش"، وقسم الى:١. مصادر تمويل "داعش" في تقارير الأمم المتحدة، ٢. مصادر تجنيد "داعش"،٣. الهجمات والتهديدات العابرة للحدود، وسلّط المحور الثالث الضوء على استراتيجية الأمم المتحدة في توحيد الجهود الدولية للحد من إرهاب تنظيم "داعش"، وقسم الى: ١. تنسيق الجهود الدولية لعرقلة تنقل الإرهابيين،٢. جهود الأمم المتحدة في الحد من الموارد المالية لـ "داعش"، ٣.جهود الأمم المتحدة في الحد من انتشار "داعش" وتجنيد مقاتلين جدد، ٤. التعاون الدولي الاستخباراتي والأمني للحد من هجمات "داعش".

أولاً. السياق التاريخي والتنظيمي لنشأة "داعش"

إنَّ فهم السياق التاريخي لنشأة تنظيم"داعش"، وتحليل بنيته التنظيمية، لا يقتصر على تتبع مسار جماعة متطرفة، وإنما يتطلب الغوص في ديناميات الفوضى الإقليمية، وانهيار مؤسسات الدولة، وتوظيف الخطاب الديني في خدمة مشروع سياسي توسعي، فقد استطاع التنظيم أن يتحول من جماعة محلية إلى كيان شبه دولي، يسيطر على مساحات شاسعة من العراق وسوريا، ويعلن "الخلافة" في حزيران عام ٢٠١٤، مستنداً إلى هيكل تنظيمي معقد، وإدارة مركزية، وشبكات تجنيد وتمويل عابرة للقارات. وارتبطت

نشأة تنظيم " داعش " الإرهابي بجـذور ذات صلة مباشرة بتنظيم القاعدة[١] في افغانستان ، إذ تعود نشأة " داعش " إلى فرع القاعدة "قاعدة الجهاد في بلاد ما بين الرافدين"، المعروفة بـ"تنظيم القاعدة في العراق"، الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي[٢] عام ٢٠٠٤، لقتال القوات الأمريكية التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣، عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق، ثم تحول تنظيم القاعدة في العراق إلى جماعة جديدة أسسها أبو عمر البغدادي[٣]. اسمها "مجلس شورى المجاهدين"، ونشأت منها "دولة العراق الإسلامية"، بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي عام٢٠٠٦، وحينما قُتل أبو عمر البغدادي عام ٢٠١٠، أصبح أبو بكر البغدادي[٤] زعيماً لـ "دولة العراق الإسلامية"[٥].

توجه أبو بكر البغدادي إلى سوريا وأنشئ قاعدة انطلاق جديدة، تمثلت بأنه الموكل بحماية أهل السُنة من النظامين السوري والعراقي، وأعلن في ٨ نيسان ٢٠١٣ عن تحالف "الدولة الاسلامية في العراق والشام"، وعرفت اختصارا بـ "داعش"، وقام عناصرها بأعمال استراتيجية مهمة، جعلت من التنظيم أغنى التنظيمات الجهادية التكفيرية في التاريخ المعاصر، وقبلة للعرب والأجانب. ومع بداية معارك محافظة الأنبار العراقية مطلع عام ٢٠١٤ أجرى البغدادي تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي لـ "داعش"، وتزايد عدد مقاتلي التنظيم الى الضعف نظراً للأموال الكثيرة، وتقدمت عملياته بالضد من خصومها في العراق والشام، لاسيما في الأنبار والشرق السوري، الأمر الذي مكنه من السيطرة على مساحات شاسعة في كلا الدولتين[٦]. أعلن البغدادي في ٢٩ حزيران ٢٠١٤ عن ما أُطلق عليه بالخلافة الإسلامية، ونصب نفسه خليفة للمسلمين في خطبة ألقاها في جامع "النوري" في الموصل[٧].

شهد تنظيم "داعش" منذ عام ٢٠١٥ توسعاً كبيراً في مناطق نفوذه، وشمل التوسع تكوين شبكة من الفروع التابعة له في ثماني دول أخرى على الأقل. ونفذت فروعه، وأنصاره والجماعات التابعة له هجمات متزايدة خارج حدود ما يُسمى بـ "خلافته". كما أعلنت العديد من الجماعات الإرهابية انضمامها إلى "داعش"، لاسيما في باكستان وافغانستان ودول أفريقية عديدة[٨].

وفي ظل تلك الظروف، اصدرت المرجعية الدينية في العراق فتوى الجهاد الكفائي، في ١٣ حزيران ٢٠١٤ ، التي حثت المواطنين الذين باستطاعتهم حمل السلاح التطوع للانخراط في القوات الامنية، لمقاتلة عصابات داعش الارهابية دفاعًا عن البلد والشعب والمقدسات وحملت الفتوى مسؤولية التصدي للتنظيم الإرهابي وعناصره مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفةٍ دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر. فدخلت القوات الامنية العراقية المتمثلة بالجيش والشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب، وقوات الحشد الشعبي[٩]، وأبناء الشعب العراقي، حربًا شرسة مع عصابات "داعش" الإرهابية، واستطاع العراقيون اعلان تحرير المدن العراقية والنصر على "داعش" في ١٠ كانون الاول ٢٠١٧[١٠].

ثانياً. مضمون تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن "داعش"

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة[١١]. منذ٨ أيلول ٢٠٠٦ خطوة تاريخية باعتمادها استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، ومنها تنظيم "داعش" الإرهابي، وهي إطار شامل لتعزيز التعاون الدولي في التصدي للإرهاب، والتنظيمات الإرهابية، وارتكزت استراتيجيتها على ركائز رئيسة عديدة، هي: معالجة العوامل المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته، وبناء قدرات الدول في مكافحة الإرهاب، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال، وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما أساساً لكل جهود مكافحة الإرهاب. وتعد هذه الاستراتيجية وثيقة حية، تتم مراجعتها كل عامين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق أمينها العام، لضمان مواكبتها للتحديات والتطورات المستجدة في مجال مكافحة الإرهاب[١٢].

وأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ تموز ٢٠١٤ لغاية كانون الثاني ٢٠١٦، (٥) بيانات رئاسية، واتخذ(٢١) قراراً بشأن تنظيم "داعش" والجماعات المرتبطة به، وبينت الأمم المتحدة في تقريرها الخاص بمراجعة تطور التنظيم الصادر في٢٩ كانون الثاني ٢٠١٦، أنّ أحد أسباب تمدد التنظيم كانت النزاعات في العراق وسوريا، التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني فيهما، وضعف الرقابة الفعالة للحكومتين العراقية والسورية على أراضيهما وحدودهما[١٣].

وأكدت تقارير الأمين العام على تصميم مجلس الأمن الدولي التصدي لأشكال التهديدات التي يشكلها تنظيم "داعش" ومن يرتبط به من أفراد وجماعات كافة، نظراً لخطورة هذه التهديدات على السلام والأمن الدوليين. وأُعدت التقارير بالاعتماد على كيانات الأمم المتحدة، المتمثلة بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[١٤].

١. مصادر تمويل "داعش" في تقارير الأمم المتحدة

كشف تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون(Ban Ki-moon ٢٠٠٧-٢٠١٦)[١٥] عن أن تنظيم "داعش" يُعد أكثر المنظمات الإرهابية ثراءً في العالم في عام ٢٠١٦، وقُدرت الإيرادات التي جناها التنظيم خلال عام ٢٠١٥ من تهريب النفط العراقي، والمنتجات النفطية بمبلغ يتراوح بين(٤٠٠-٥٠٠) مليون دولار، وظفها لشراء الأسلحة، والمعدات، والتجهيزات العسكرية، فضلاً عن استغلاله للموارد الطبيعية والاقتصادية في الأراضي التي يحتلها داخل العراق، وأنه يمتلك القدرة والمرونة على تعويض تضاؤل الإيرادات النفطية بإيرادات أخرى، عن طريق مصادرة السلع والممتلكات، وابتزاز الناس، وفرض

الضرائب عليهم، تحت غطاء ديني بإطلاق لفظ "الزكاة"، كما يعتمد على تقنيات غسيل الأموال، والتهريب، للتحايل على الحظر الدولي عليه[١٦].

ووفقًا لتقرير الأمين الأمم أن التنظيم أستفاد من التبرعات الخارجية التي ترده من جهات مختلفة، وكذلك من مبالغ الفديات التي تدفعها أسر الرهائن لديه، لاسيما الطائفة اليزيدية في العراق، وقدرت مبالغ الفديات التي جناها التنظيم خلال عام ٢٠١٥ بمبلغ قدره (٨٥٠,٠٠٠) الف دولار أمريكي، مقابل الافراج عن (٢٠٠) شخصاً أيزيدياً[١٧].

يتضح من التقرير القدرة المالية الهائلة للتنظيم، فأرقام المبالغ المشار إليها بمثابة ميزانية دولة، وإنها فقط من المنتجات النفطية وتهريبها، فضلاً عن مصادره الأخرى التي جنى من خلالها مبالغ طائلة، الأمر الذي يعكس مدى قوة التنظيم وإمكانياته المتطورة.

وأشار تقرير للأمين العام بان كي مون في ٣١ ايار٢٠١٦ إلى أن تنظيم داعش تعرض في الربع الأول من العام نفسه إلى نكسة مالية، نتيجة الصعوبات التي واجهها في تهريب النفط العراقي، ما أدى إلى خفض قيمة رواتب مقاتليه، وتأخيرها، ففقد عدد كبير من مقاتليه. لذلك، سعى إلى التكيف مع الواقع الجديد، وتوفير الأموال عن طريق زيادة عمليات تهريب الآثار،التي تُعد أحد مصادر تمويل تنظيم "داعش"، وعمد التنظيم إلى إصدار تصاريح يأذن لحاملها بالنهب يتقاضى أجوراً عليها، كما فرض رسوم على منقبي الآثار، وسهل تهريبها إلى خارج الأراضي الواقعة تحت سيطرته[١٨].

وبهدف تعويض الأموال التي فقدها التنظيم نظراً لتقلص عمليات تهريب النفط العراقي، التجأت عناصره إلى رفع نسب الضرائب على المواطنين، والابتزاز حتى وصل معدل إيراداته منها بحدود(٣٠) مليون دولار شهرياً، كما عمد إلى إعادة فرض ضرائب على السكان الفقراء الذين سبق وأن أعلن عن إعفائهم منها[١٩]. وتوقع الأمين العام بان كي مون في٣٠ أيلول ٢٠١٦ أن يلجأ تنظيم داعش إلى القيام بعمليات الخطف[٢٠].

وبين تقرير للأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش (António Guterres)[٢١] أن التنظيم استخدم الحسابات الشخصية لبعض أفراده التي يملكونها في بلدانهم الأصلية لإيداع الأموال فيها، وتحويلها إلى دول أخرى خارج مناطق النزاع، ثم سحبها، وإيصالها إلى الجهة التي يريدونها. كما استخدم التنظيم بعض مكاتب الصرافة في العراق وسوريا لتحويل الأموال نيابة عنه، وسحبها عن طريق أجهزة الصرف الآلي، وحينما زادت الضائقة المالية التي مر بها التنظيم بشكل كبير جداً في الربع الأول من عام ٢٠١٧، نتيجة فقدانه السيطرة على الكثير من الأراضي في العراق وسوريا، حث التنظيم أفراده بالاعتماد على الإكتفاء الذاتي، وعدم المطالبة بتخصيصات مالية، وإيجاد مصادر جديدة للتمويل الذاتي[٢٢].

اتخذ التنظيم في عام ٢٠١٧ بعض الإجراءات للتقليل من وطأة الانتكاسات المالية، وانخفاض إيراداته المالية إلى نسبة قدرها ٩٠% بالمقارنة مع عام٢٠١٥، فقام بتنظيم جماعات صغيرة من المقاتلين داخل الأراضي السورية، تدير عمليات الإبتزاز، والحصول على الأموال عن طريق نصب سيطرات مؤقتة للتفتيش والتسليب، فضلاً عن إدارتها للمنشآت الصناعية التي تسيطر عليها، ومن ثم إما استثمارها في فتح مشاريع تجارية، وشركات بناء لتوفير الأموال، أو نقلها مباشرة إلى مناطق مختلفة من العالم، عن طريق الحوالات المالية. وتمكنت جماعة أنصار بيت المقدس التابعة لتنظيم داعش من الحصول على مبالغ نقدية كبيرة في تشرين الثاني ٢٠١٧ عن طريق السطو على مصرف في منطقة العريش الواقعة في سيناء بمصر، وحولتها إلى قيادة التنظيم الرئيسة، فضلاً عن قيام أفرد التنظيم بتشكيل شبكات تهريب البشر والإتجار بهم في ليبيا من أجل توليد مصادر جديدة للأموال لرفد عمليات التنظيم الإرهابية(٢٣).

وقام فصيل "المرابطون" التابع لتنظيم "داعش" في دول غرب أفريقيا في عام٢٠١٧ برفد تنظيم "داعش" بالأموال عن طريق فرض الضرائب على تجارة المخدرات، وعبور الأشخاص والسلع الحدود بين دول غرب أفريقيا، كما قام أفراد التنظيم في العام نفسه بجمع الأموال من سكان المناطق التي يسيطر عليها في اليمن لدعم تدريب أفراد التنظيم في الصومال، وتلقى التنظيم بعض الأموال من التنظيمات التابعة له في أفغانستان التي حصلت عليها من عائدات الإنتاج الزراعي في منطقة تنكرهار الافغانية، وإنتاج الأخشاب، والاختطاف طلباً للفدية(٢٤).

واستناداً الى تقرير الأمين العام في ١٦ آب ٢٠١٨ فإن التنظيم فقدَ في مطلع عام ٢٠١٨ قدراته على استخراج المواد الهيدروكربونية من المناطق التي تقع تحت سيطرته في سوريا، لكنه استعاد إمكانية وصوله إلى الموارد النفطية في شرق سوريا، نتيجة انخفاض وتيرة العمليات العسكرية ضده في تلك المنطقة، فعمل على استخراج النفط وبيعه إلى سكان السويداء، واستهلاكه الخاص، وسمح لبعض الأشخاص باستخراج النفط بأنفسهم مقابل رسوم فرضها عليهم، وأشارت تقارير الأمين العام إلى أن التنظيم استمر بتعظيم موارده المالية عِبْرَ الاستثمارات داخل المناطق السورية التي يسيطر عليها، وإنشاء شركات البناء، والصيرفة، والفنادق، والمشاريع العقارية، وصيد الأسماك، ومن ثمة يقوم بتمويل التنظيمات التابعة له خارج سوريا عن طريق مؤسسات الخدمات المالية، وحاملي البطاقات المصرفية(٢٥).

وقُدِرت الاحتياطات المالية لتنظيم "داعش" خلال عام ٢٠١٩ بناء على تقرير الأمين العام في ٤ شباط٢٠٢٠، ما بين(١٠٠-٣٠٠) مليون دولار أمريكي، جمعها عن طريق عمليات ابتزاز السكان، وأصحاب المشاريع التجارية، وتسليب المواطنين عن طريق نصب سيطرات وهمية في العراق وسوريا، وحَوْلَ الكثير من الأموال عن طريق القنوات المصرفية الرسمية إلى التنظيمات المرتبطة به في بلدان أخرى، لشراء الأسلحة، والعتاد، والتجهيزات العسكرية(٢٦).

وقدر تقرير آخر الاحتياطات المالية لتنظيم "داعش"، التي تمكنت قيادته من جمعها خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، ما بين(٢٥-٥٠) مليون دولار أمريكي، توجد معظمها في العراق، وبين التقرير أن سبب انخفاض احتياطاته المالية يرجع إلى الخسائر التي تكبدها التنظيم في العراق وسوريا، فضلاً عن زيادة نفقاته التي يصرفها لمصلحة التنظيمات المرتبطة به في خارج العراق وسوريا، والنفقات التي يصرفها على أُسر قتلى"داعش" لضمان ولائهم للتنظيم، وأن مصدر هذه الأموال هي عمليات الابتزاز، والتسليب، والسرقة، ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من المواطنين(٢٧).

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من الانتكاسات المالية التي تعرض لها تنظيم "داعش"، فأنه أظهر قدرة ملحوظة على التكيف المالي، مستفيداً من شبكة تمويل لامركزية ومتعددة المسارات، فانتقل من الاعتماد على الموارد التقليدية مثل النفط والضرائب إلى تبني أساليب بديلة أكثر تعقيداً، شملت التجارة غير المشروعة، وتهريب الآثار، والابتزاز، وحتى الاستثمار في أنشطة قانونية في المناطق التي يسيطر عليها. ويعكس هذا التحول مرونة تنظيمية عالية، إذ استطاع التنظيم الحفاظ على احتياطيات مالية نقدية خارج مناطق النزاع، وإعادة تدويرها لدعم فروعه في آسيا وأفريقيا. كما أن استخدامه لشبكات مالية وسيطة عزز من قدرته على تجاوز الرقابة الدولية، الأمر الذي صعب من جهود مكافحة تمويل الإرهاب، وفي ضوء ذلك، فإن قدرة داعش على التكيف المالي لا تمثل فقط تحدياً أمنياً، بل تكشف عن ديناميكية تنظيمية تتطلب استراتيجيات أكثر تعقيداً في المواجهة.

٢. مصادر تجنيد "داعش"

استفاد تنظيم "داعش"الإرهابي، بحسب ما ورد في تقرير الأمين العام، بعد استيلائه على أراض شاسعة في بعض البلدان لاسيما العراق وسوريا، من كسب الأفراد الساخطين على أنظمة الحكم في بلدانهم من المنسلخين من القيم الجوهرية لمجتمعاتهم، لتعزيز موارده البشرية. وأشارت التقارير الواردة الى الأمم المتحدة أن أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يسافرون دول العالم جميعها للانضمام الى "داعش" في العراق وسوريا، وأن ما يقارب من (٣٠,٠٠٠) مقاتلاً يخضعون لأمرة داعش في المنطقة، وهم عراقيون وسوريون فضلاً عن الأجانب القادمين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا(٢٨).

وتمكن التنظيم في عام ٢٠١٦ من استمالة أشخاص جدد إليه من دول جنوب شرق آسيا، لاسيما من الفلبين، وماليزيا، واندونيسيا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، إذ بث فيديو أظهر عدد من مقاتلي التنظيم الذين يحملون جنسيات هذه الدول، يدعون الشباب فيها للالتحاق بالتنظيم(٢٩).

وتمكن التنظيم، والجماعات الموالية له في الفلبين من تجنيد العديد من الأطفال الفلبينيين من كلا الجنسين، الذين تتراوح اعمارهم بين (١٣-١٦) عاماً، في مطلع عام ٢٠١٧، واستخدمهم في الهجمات الإرهابية، كدروع بشرية، أو اضطلاعهم بأدوار الدعم في الهجمات المسلحة[٣٠]. واجتذب خلال الربع الأخير من العام نفسه طائفة واسعة من العناصر الجديدة من دول العالم المختلفة من الذين يتوقون إلى دعم إنشاء كيانات شبه دولية، والمتحمسين لتنفيذ هجمات إرهابية لتحقيق هدفهم، وبين تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن التنظيم جمع وثائق السفر الخاصة بهم لاستخدامها لمصلحته في تجنيد أفراد جدد، كما حصل التنظيم على جوازات سفر سورية فارغة استخدمها لتجنيد عدد آخر من المقاتلين. وانضم إلى تنظيم "داعش" خلال عام ٢٠١٧ ما بين (١٠٠٠-٤٠٠٠) مقاتلاً في افغانستان، بينهم أعضاء سابقون في حركة طالبان الباكستانية، والحركة الإسلامية لأوزبكستان، فضلاً عن مقاتلون آخرون من دول مختلفة[٣١].

وجند تنظيم "داعش" عام ٢٠١٨ العديد من الأشخاص الموجودين في مخيمات اللاجئين في سوريا، لاسيما مخيم "الركبان" في جنوب سوريا البالغ عدد اللاجئين فيه قرابة (٨٠,٠٠٠) لاجئًا، وكذلك تجنيد عدد من الشباب في مدينة درعا السورية التي كان التنظيم يسيطر على بعض أجزائها، وتمكن خلال العام نفسه من تجنيد (٢٥٠) يمنياً، وبلغ عدد أعضاء التنظيم الجدد في ليبيا بحدود (٤٠٠) مقاتلاً[٣٢]. وتمكنت "داعش" من تنجيد العديد من المقاتلين الجدد في نيجيريا، فضلاً عن تحرير عدد من السجناء المتعاطفين معها في الصومال وضمهم إلى الحركة[٣٣].

وواصل التنظيم "داعش" عام ٢٠١٩ تجنيد مقاتلين جدد عن طريق بث الدعايات للتنظيم عبر شبكات الأنترنيت، للتعويض عن مقاتليه الذين لقوا حتفهم خلال المعارك، والملقى القبض عليهم في مختلف دول العالم، كما قام التنظيم بالاتصال بعدد من المنظمات، والأكاديميات المدنية، لاسيما في أفغانستان، فضلاً عن إجرائه اتصالات مع جماعات إرهابية أخرى للانضمام إليه[٣٤].

ونجح التنظيم في وسط أفريقيا خلال عامي٢٠٢٠ و٢٠٢١ من تجنيد عدد من المجندين الجدد من تنزانيا، وبوروندي، والكونغو، وكينيا، عن طريق تقديم وعود لهم بتوفير فرص عمل وضمان حمايتهم، ونقلهم إلى مدن أفريقية أخرى تتوفر فيها فرص العمل. كما نجح التنظيم في عام ٢٠٢١ من استمالة عدد من المراهقين في فرنسا لا تتجاوز أعمارهم(١٤) عاماً، فضلاً عن قيام سجناء "داعش" في السجون الأوربية بتغذية نزعة التطرف لدى السجناء الآخرين، وحثهم على الانضمام للتنظيم[٣٥]. وضم تنظيم "داعش إلى صفوفه خلال عام ٢٠٢٢ عدد من فلول الجماعات الإرهابية المتفككة في شمال شرقي نيجيريا[٣٦].

وتشير المعطيات أعلاه وفقاً الى تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن تنظيم "داعش" اعتمد استراتيجية متعددة الأبعاد في تجنيد عناصر جديدة، مستفيداً من الأوضاع السياسية والاجتماعية الهشة في عدد من الدول، ومن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، لتوسيع قاعدته البشرية وتعويض خسائره.

وأن التنظيم لم يكتف باستهداف البالغين، بل لجأ إلى تجنيد الأطفال والمراهقين، مستغلاً هشاشتهم النفسية والاجتماعية، كما فعل في الفلبين وفرنسا، ويعكس قدرته على التغلغل في البيئات المنكوبة، وتحويلها إلى بؤر للتطرف.

٣. الهجمات والتهديدات العابرة للحدود

أظهر تنظيم "داعش" اهتماماً متزايداً بشن هجمات خارج الأراضي التي يسيطر عليها، وبينت الأمم المتحدة في تقاريرها الصادرة عام٢٠١٦ أن تنفيذ التنظيم للهجمات لا يعتمد فقط على يد إرهابيين محليين، وإنما تمكن من تنفيذها على يد إرهابيين قادمين من خارج الأراضي التي يسيطر عليها، مستخدماً في تنفيذها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أعلى المستويات، بما في ذلك الهواتف النقالة، والأجهزة المشفرة، وأنه شرع ابتداءً من مطلع عام ٢٠١٦ بتوسيع النطاق الجغرافي لهجماته، في إطار مجموعات صغيرة(٣٧).

وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في٢٩ كانون الثاني عام ٢٠١٦ إلى أن هجمات "داعش" الإرهابية تتسم بطابع معقد، وانفرادي، وأن منفذي الهجمات غالباً ما يتكيفون مع ما تتخذه الدول من إجراءات أمنية، وإجراءات إنفاذ القانون، ما يجعل الأجهزة الأمنية، وجهات إنفاذ القانون في وضع غير مؤات في الحالات التي يتصرف فيها الإرهابيون المنفردون، أو المتخفون بشكل جيد، والذين جرى تدريبهم تدريباً عالي المستوى(٣٨).

وبين الأمين العام أن تنظيم "داعش" تعرض لنكسات عسكرية كبيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ نتيجة الغارات الجوية لدول التحالف الدولي في العراق وسوريا، والتنظيمات التابعة للتنظيم في ليبيا، وأفغانستان، لكن قوة التنظيم لم تضعف ضعفاً استراتيجياً لا رجعة فيه، وبدأت قيادة التنظيم تبحث عن استراتيجية جديدة لتنفيذ الهجمات، وأشار التقرير إلى أن التنظيم انتقل إلى مرحلة جديدة من تنفيذ الهجمات، اتسمت بزيادة خطرها، ومعدة إعداداً جيداً يتناسب مع ما تتخذه الدول من إجراءات للحد منها، وتمكن خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ من تنفيذ هجمات ناجحة في كل من: روسيا، وبلجيكا، واندونيسيا، وباكستان، وتركيا، وفرنسا، وألمانيا، ولبنان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية(٣٩).

وأشار الأمين العام بان كي مون إلى أن التنظيم واصل تعاونه مع أفراد من تنظيم القاعدة، عن طريق العلاقات الشخصية وحصل منهم على التحضيرات التمهيدية للهجمات خارج الأراضي التي يسيطر عليها، وتبادل التنظيم مع القاعدة المعلومات لدعم عملياتهم في اليمن، ووصل التهديد الذي يشكله "داعش" في الربع الأول من عام ٢٠١٦ إلى منطقة جنوب شرق آسيا، إذ لم يكتف التنظيم بالإيحاء بالهجمات، وانما يقوم أفرده بالإشراف عليها بشكل مباشر(٤٠).

وزاد تنظيم "داعش" من هجماته خارج الأراضي الذي يسيطر عليها، بهدف تقليل الضغط العسكري الذي تعرضت له قواعده في الأراضي التي تحت سيطرته، ونفذت خلايا التنظيم في بلاد المغرب الإسلامي هجمات عديدة منها الهجمات التي وقعت خلال شهر أيار عام ٢٠١٦ في غاو ومالي(٤١).

ووثقت تقارير الأمين العام عن تنظيم "داعش" في الفلبين أنواع الهجمات والتهديدات التي شكلها في البلاد خلال عام ٢٠١٦ والأعوام التي سبقته، وبينت أن أبرزها كانت حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم بالتنظيم، وقيام التنظيم بقتل وتشوية الأطفال وترويعهم للانضمام إليه، فضلاً عن قيام أفراد التنظيم باغتصاب الفتيات، والاعتداء على المدارس والمستشفيات الفلبينية، والقيام بعمليات اختطاف الأطفال(٤٢).

ونفذت الجماعات المرتبطة بتنظيم "داعش" في دول جنوب شرق آسيا مجموعة من الهجمات في الفلبين وأندونيسيا، أدت إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين الجيش الفلبيني وتنظيم "أبو سياف"(٤٣)، التابع لـ "داعش" يوم ٢٣ أيار ٢٠١٧. وأظهر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن تنظيم داعش تعرض إلى نكسات استراتيجية خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٧ في العراق وسوريا والفلبين، الأمر الذي جعله يركز هجماته على المناطق التي تقع خارج سيطرته، وتخلى عن السيطرة على المناطق التي يهاجمها، واقتصر على إحداث الدمار فيها، وإشاعة الذعر بين سكانها، وأصبحت الجماعات الصغيرة التابعة له المنتشرة في دول العالم أكثر تعاوناً فيما بينها، وقد نفذت هجوماً على مسجد في قرية الروضة الواقعة في منطقة سيناء المصرية، أودى بحياة (٣٠٠) شخصاً من المصلين في المسجد، كما نفذت سلسلة هجمات ضد المسيحيين الأقباط في مصر، بالتعاون بين تنظيمي "داعش" في مصر وليبيا(٤٤).

تمكنت الحكومتين العراقية والسورية في نهاية عام٢٠١٧، من تحقيق تقدم ملموس في محاربة "داعش"، وعلى الرغم من ذلك، فإن الانضباط الجماعي للتنظيم لم يُمس، وكان التنظيم لايزال يُنفذ هجماته عن طريق العناصر المتخفية داخل المجتمعات المدنية في الدولتين، لكن تدفق المقاتلين من خارج العراق وسوريا للتنظيم توقف بنسبة كبيرة، وبحلول شهر تشرين الثاني ٢٠١٧ تباطأ النشاط الإعلامي للتنظيم، وأخذ بالتحول من التنظيم الأم إلى الجماعات التابعة له، وانخفض معدل هجمات التنظيم في مطلع عام ٢٠١٨ إلى حد كبير؛ بسبب الهزائم العسكرية المتلاحقة في العراق وسوريا، وإصابة وقتل أغلب قادته النشطاء(٤٥).

واستمر تنظيم "داعش" عام ٢٠١٨ في تنفيذ بعض الهجمات في دول جنوب شرق آسيا، إذ تعرضت اندونيسيا في شهر أيار إلى سلسلة من الهجمات القاتلة من قبل الجماعات المرتبطة بالتنظيم، أبرزها ثلاثة عمليات انتحارية قامت بها أسرة واحدة مكونة من خمسة أفراد من بينهم فتاة بعمر(٩) أعواماً، ضد الكنائس

المسيحية في١٣من الشهر نفسه، وفي اليوم التالي أقدمت أسرة مكونة من خمسة أفراد على تفجير دراجتين ناريتين عند مدخل مقر للشرطة المحلية في مدينة سوارابايا. ومن العمليات التي نفذها التنظيم داخل سوريا الهجوم على مناطق مأهولة بالسكان في السويداء بالجنوب الغربي السوري يوم ٢٥ تموز، الذي أسفر عن قتل أكثر من (٢٠٠٩) مواطناً سورياً، واختطاف عدد كبير من الأطفال في المنطقة نفسها(٤٦).

أُجبِر تنظيم "داعش" جراء تكبده خسائر كبيرة، وفقدانه لعدد كبير من قياداته البارزين للمدة من (٢٠١٦-٢٠١٨) على التخلي مؤقتاً عن فكرة حكم "الخلافة"، وتحول التنظيم في العراق إلى تنظيم سري، بهدف إعادة تنظيمه، والتكيف مع الواقع الجديد، وتوحيد الصفوف، وانتقل عدد من مقاتلي التنظيم من سوريا إلى العراق، وبدأ يعمل على تأجيج الطائفية داخله، وتصوير نفسه بأنه حامل لواء المجتمعات المحلية المهمشة فيه، وعمل على تقويض أنشطة الحكومة العراقية تجاه الاستقرار المجتمعي والإعمار، وتخريب الاقتصاد العراقي، ونجح التنظيم في منتصف عام ٢٠١٨ من إقامة عدد من نقاط التفتيش شمال العراق، وإيقاع القوات العراقية بعدد من الكمائن في محافظتي ديالى وصلاح الدين(٤٧).

ونفذ التنظيم هجمات كبيرة في مطلع أيلول عام ٢٠١٨ ضد المنشآت النفطية في ليبيا، كما نشط في سيناء، والصحراء الكبرى، ونفذت الجماعات التابعة لـ "داعش" في تشاد عدد من الهجمات ضد القواعد العسكرية والبلدات التشادية في المدة نفسها، وقتلت عناصر"داعش" الإرهابية في٢٢ أيلول(٢٤) ايرانياً وجرحت(٦٠) آخرين في منطقة الأهواز الإيرانية، وتسببت جماعات "داعش" بمقتل(٧٠٠) فرداً من الجيش النايجيري خلال المدة المحصورة بين شهري تموز وكانون الأول عام ٢٠١٨(٤٨).

ونفذت فروع تنظيم"داعش" في الفلبين هجوماً إرهابياً على كاتدرائية للروم الكاثوليك في ميندناو الفلبينية بتاريخ٢٧ كانون الثاني٢٠١٩، وقُتل في الهجوم(٢٠) شخصاً وأُصيب قرابة(١٠٠) آخرين، بعدها اشتد الحصار العسكري على الجماعات المرتبطة بـ"داعش" في الفلبين، وأُعتقل عدد من قياداته فيها، وكذلك حوصرت معاقله في سوريا ابتداءً من٩ شباط، لاسيما مدينة داغوز المعقل الرئيس للتنظيم، وسقوطه بيد قوات سوريا الديمقراطية في١ آذار، وتشردت قياداته إلى المخيمات، ومرافق الاحتجاز في شمال سوريا، فلجأ التنظيم إلى تكرار السيناريو نفسه الذي استعمله في العراق، وتحول إلى تنظيم سري، وتوقع الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ "داعش" الإجراءات نفسها التي اتخذها في العراق بعد تحوله إلى تنظيم سري، وفعلاً على الرغم من انخفاض هجماته، فأنه استمر بتنفيذ هجمات إرهابية متفرقة وفردية في أنحاء سوريا(٤٩).

واستغل التنظيم في نيسان عام٢٠١٩ الفراغ الأمني في المحافظات الليبية الجنوبية، ونفذ عدد من الهجمات على المدن الليبية هناك، وأصبح يشكل تهديداً كبيراً لحقول النفط في شرق ليبيا، فضلاً عن قيام

عناصره بتنفيذ عمليات إرهابية في دول أفريقية متعددة منها اختطاف مواطنين فرنسيين في بنين في شهر أيار، وشن هجوم على القوات النيجيرية في تونغو في الشهر نفسه(٥٠).

أطلقت الحكومة العراقية في٧ تموز عام٢٠١٩ عملية بإسم "إرادة النصر" في المناطق النائية والصحراوية المحاذية للحدود العراقية-السعودية، والحدود العراقية-السورية، هدفت إلى القضاء على بقايا تنظيم "داعش" في العراق، في الوقت الذي كان يتواجد (١١) الف داعشياً داخل الأراضي العراقية، وعلى الرغم من ذلك، استمر تنظيم "داعش" بتنفيذ هجمات إرهابية محدودة داخل الأراضي العراقية، واستمر انتقال مقاتلي التنظيم بين سوريا والعراق، وحث زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي مقاتليه على مهاجمة المخيمات، ومراكز احتجاز المشتبه بهم بالانتماء للتنظيم في العراق وسوريا، ثم دخل التنظيم مرحلة جديدة عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تمكنها من قتل أبو بكر البغدادي في٢٧ تشرين الأول ٢٠١٩، في محافظة أدلب السورية، وإعلان التنظيم تعيين أبو ابراهيم الهاشمي(٥١). خلفاً له، في ٣١ من الشهر نفسه(٥٢).

وأفاد تقرير للأمين العام للأمم المتحدة أن تنظيم "داعش" لم يتمكن من استعادة قدراته في العراق وسوريا، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، لكنه كان نشطاً في غرب أفريقيا، وتمكن مقاتلوه من الاستيلاء على أعداد كبيرة من الأسلحة والعتاد من القوات النيجيرية، وضيق الخناق على قوات الأمن في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، كما وضع خطة لتنفيذ هجمات إرهابية في أوروبا، لإثبات أهميته في خارج مناطق النزاع الرئيسة في العراق وسوريا، وأن تنظيم "داعش" نفذ عملية إرهابية وحشية في ٥ كانون الأول ٢٠١٩ في جنوب ليبيا، قتل فيها عدد من المدنيين بشكل وحشي(٥٣).

ولاحظ الأمين العام أن اتجاهات تنظيم "داعش" الإرهابية تأثر بجائحة كورونا في مطلع عام ٢٠٢٠، وسعى إلى توظيف الجائحة في خطابه الدعائي، لتبرير هجماته الإرهابية، بتصوير الجائحة بأنها "عقاب الهي على الغطرسة والكفر"، وأشار إلى أن الخلايا النائمة لتنظيم "داعش" في حمص، والحسكة، ودير الزور السورية سجلت في أوائل عام٢٠٢٠ نشاطاً متزايداً، فضلاً عن نشاط محدود في مدينة درعا السورية، إذ قامت هذه الخلايا بشن هجمات على منشآت الطاقة، والقوافل العسكرية، ونفذت عمليات اغتيالات، وأقامت عدداً من نقاط التفتيش داخل الأراضي السورية، ووجد أعضاء التنظيم في العراق ملاذاً آمناً في جبال حمرين الواقعة في الشمال الشرقي من العراق، وعلى الرغم من فقدانه السيطرة على المناطق الحضرية في العراق، فأنه شن هجمات على القوات العراقية لغرض استنزافها، كما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة لجوء تنظيم "داعش" إلى استعمال الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع على الطرقات بين المدن العراقية، والاغتيالات السياسية، وحرق المحاصيل التي تعود ملكيتها للأقليات العرقية(٥٤).

وأوضح تقرير الأمين أن التنظيم نفذ عدد من الهجمات الإرهابية في أوروبا، وأن نشاطات التنظيم أظهرت اتجاهات ثابتة في هجماتها وأسلوب عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتركز هدفها في "إقامة الخلافة"، لكنه تعرض لنكسات كبيرة في الكونغو، وفقد عدد كبير من مقاتليه فيها، بعد أن دخل في معارك عنيفة مع الجيش في مقاطعة ايتوري الواقعة شمال شرقي الكونغو، وأسر عدد من مقاتليه هناك خلال شهر أيار من عام ٢٠٢٠[٥٥].

وشعر التنظيم في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بضعف نشاط خلاياه الإرهابية في أنحاء العالم جميعها؛ بسبب جائحة كورونا، وأن أفراد الخلايا فقدوا اهتمامهم بالترتيب لهجمات إرهابية جديدة، لذلك أصدر التنظيم أربعة تسجيلات صوتية، كان آخرها في ١٨ تشرين الأول من العام نفسه حث فيها مقاتليه على تقليص الوقت الذي يقضونه على الانترنيت، وزيادة الوقت الذي يخصصونه للترتيب لتنفيذ الهجمات الإرهابية، والتخطيط لعمليات تهريب أعضاء التنظيم من السجون[٥٦].

كُبح تهديد تنظيم "داعش" في مطلع عام ٢٠٢١؛ بسبب القيود المفروضة على سفر واجتماع أعضائه، وتحددت إمكانيتهم في التخطيط لتحديد الأهداف المرشحة للهجمات الإرهابية، وفي المقابل تعززت استقلالية الجماعات التابعة لـ"داعش"، لاسيما في غرب أفريقيا، وشرقها ووسطها، وافغانستان، ودول جنوب آسيا، وبدأ التنظيم الأم في العراق وسوريا إعادة ترتيب أوراقه للتكيف مع الوضع الجديد، ونفذ في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢١ هجوم إرهابي داخل سوق في بغداد راح ضحيته (٣٠) شخصاً[٥٧].

وسعت هذه الجماعات إلى التمدد عبر الحدود في أفريقيا، والانتقال من مالي إلى بوركينا فاسو والكاميرون، ومن نيجيريا إلى النيجر وتشاد والكاميرون، وكانت أبرز الهجمات الإرهابية لهذه الجماعات، الهجوم الذي نُفذ في مقاطعة كابو دلغادو في موزمبيق في٢١ آذار ٢٠٢١، إذ تم اقتحام ميناءً استراتيجياً والسيطرة عليه لمدة قصيرة، قبل الانسحاب منه مع الغنائم، وسعى التنظيم إلى توسيع عملياته في الكونغو. وشن التنظيم هجوماً في ٢٨ آذار على كنيسة ماكاسار في اندونيسيا، وأدى الهجوم الإرهابي إلى مقتل (٢٠) شخصاً، كما استمر التنظيم بهجماته الإرهابية في أفريقيا خلال الأشهر (نيسان، أيار، حزيران) في مقاطعة كيفو الشمالية، والجزء الجنوبي من مقاطعة ايتوري، مستغلاً النزاعات القبلية في هذه المناطق، واستخدم الأطفال والنساء كدروع بشرية[٥٨].

انحسرت إدارة العمليات الرئيسة لتنظيم "داعش" في عام ٢٠٢٢ في سوريا، بعد أن خسر التنظيم أغلب زعمائه في العراق، وانتقال القسم المتبقي منهم إلى سوريا، وانتقل عدد آخر منهم إلى البلدان المجاورة للعراق وسوريا، وأخذوا بتقديم الدعم المالي واللوجستي للجماعات المنتشرة في دول العالم[٥٩]. لكن إدارة الهجمات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم "داعش" أصبحت عام ٢٠٢٢ أكثر تنظيماً من الأعوام السابقة، فقد احتفظ التنظيم بمكتبين منفصلين أحدهما خاص بالعراق، والآخر بسوريا، فيما خصص مكتب "الفاروق" في

تركيا لإدارة العمليات في روسيا، والقوقاز، وشرق أوروبا، أما الشبكات الناشطة الأشد قوة والمتمكنة التابعة لـ"داعش" فهي مكتب "الصديق" في افغانستان ويدير العمليات الإرهابية في جنوب شرق آسيا، ومكتب "القرار" في الصومال الذي يدير العمليات الإرهابية في الكونغو والصومال وموزنبيق، ومكتب "الفرقان" في تشاد الذي يدير العمليات الإرهابية في نيجيريا والبلدان المجاورة لها والصحراء الكبرى، ويمتلك التنظيم ثلاثة مكاتب أخرى ضامرة(٦٠).

ثالثا. استراتيجية الأمم المتحدة في توحيد الجهود الدولية للحد من إرهاب تنظيم "داعش"

على الرغم من أن التصدي للإرهاب بشكل عام و "داعش" بشكل خاص يقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلاَّ إنَّ منظمة الأمم المتحدة لها دور حاسم تضطلع به لدعم الجهود التي تبذلها الدول، والتنسيق فيما بينها، فالأمين العام للأمم المتحدة يقوم بإعداد التقارير الدورية الأولية على الصعيد الستراتيجي، يبين فيها جسامة الخطر الذي يتعرض له السلام، والأمن الدوليين على يد "داعش"، ومن يرتبط به من أفراد، وجماعات، ومؤسسات، وكيانات، بما فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ويقدم عن طريق هذه التقارير معلومات عن مصادر تمويل هؤلاء الإرهاربيون، بما يُسهم في اطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه النشاطات، ويساعدها في اتخاذ التدابير اللازمة في مكافحتها والحد من تهديد "داعش"(٦١).

١. تنسيق الجهود الدولية لعرقلة تنقل الإرهابيين

ركزت لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ على تنسيق الجهود الدولية لعرقلة انتقال مقاتلي "داعش" الإرهابيين عن طريق تشجيع الدول على تنفيذ نظم المعلومات المسبقة عن الركاب، وربط مكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة مشروع "التخاطب بين المطارات" في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتعزيز قدرة أجهزة انفاذ القانون في دول هاتين المنطقتين على كشف واعتراض طريق المسافرين المشتبه بانتمائهم إلى "داعش"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، وأسهم هذا المشروع في تكثيف وتسريع عملية تبادل المعلومات بين الدول(٦٢).

٢. جهود الأمم المتحدة في الحد من الموارد المالية لـ "داعش"

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مطلع عام ٢٠١٦ برنامجاً للدول الآسيوية والأفريقية، لتعزيز قدراتها في الأطر القانونية والمؤسسية لتفعيل تنفيذ التدابير التي تتخذها لمنع التدفقات المالية، والموارد الاقتصادية لتنظيم "داعش"، والجماعات المرتبطة به، وأقام المكتب في هذا المجال حلقة عمل عُقدت في العاصمة الكازاخستانية استانا يومي١٢ و١٣ أيار ٢٠١٦، كما نظم المكتب دورة لمكافحة تمويل الإرهاب بعنوان "التعطيل المالي" للمدة من١٥-١٩ أيار في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لممثلي قطر، والبحرين، وعمان، والسعودية المختصين بالقانون والأمن والتجارة، تلتها جلسات توجيهية في الاتجاه نفسه لممثلي (٨٥) دولةً، جرى خلالها شرح كيفية التعاون بين الدول للحد من الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية بشكل عام وتنظيم "داعش" بشكل خاص(٦٣).

ونفذ مركز مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة مشروع "بناء القدرات على التدريب" في شمال وشرق وغرب أفريقيا، الذي يهدف إلى تدريب الخبراء على تأمين عودة الرهائن الذين يحتجزهم تنظيم "داعش" بأمان، وعقد في هذا المجال حلقة عمل في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يومي٢٨ و٢٩ حزيران عام ٢٠١٦، لخبراء حكوميين من أثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وجيبوتي، وكينيا، والصومال، ورواندا، وركزت الحلقة على المسائل العملية، مثل دراسات الحالة المتعلقة بالاختطاف طلباً للفدية، ومبادئ إدارة حوادث أخذ الرهائن، والتعاون بين الوكالات الدولية، كما عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل في عاصمة قيرغيزستان بيشكيك يومي٩ و١٠ آب من العام نفسه لتفعيل تنفيذ تدابير منع التدفقات المالية، والموارد الاقتصادية لتنظيم "داعش"(٦٤).

وذكرت تقارير الأمين العام أن جهود الأمم المتحدة أسفرت عام ٢٠١٧ عن تقديم الكثير من المعلومات المهمة في مجال الحد من الموارد المالية لتنظيم "داعش"، لاسيما في مجال تهريب الآثار، والإتجار بالبشر، وأخذ الاتاوات لقاء تسهيل مهمة مهربي المخدرات، وأساليب "داعش" في تحويل الأموال ونقلها عبر الحدود، وكيفية توفير التنظيم للسيولة المالية، إذ قدمت الحكومتين العراقية والسورية في هذا المجال معلومات قيمة عن أساليب "داعش" في تهريب الآثار، ومعلومات عن مكاتب الصرافة التي تتعامل مع التنظيم، وقدمت الحكومة الليبية معلومات مهمة عن طرق التجارة بالبشر، وتهريب المخدرات بين الدول الأفريقية(٦٥).

وتمكن مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة الفرنسية من تنظيم مؤتمر دولي تحت عنوان "لا أموال للإرهاب" في العاصمة الفرنسية باريس يومي ٢٥ و٢٦ نيسان عام ٢٠١٨، وأسفر المؤتمر عن وضع خريطة طريق سياسية لمساعي مكافحة تمويل تنظيم "داعش"، لمعالجة أوجه القصور في تنفيذ الدول معايير مكافحة تمويل الإرهاب، ثم نظم فريق العمل الحكومي التابع للأمم المتحدة في أيار من العام نفسه دورة خاصة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا، وواصلت

المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة جهودها من أجل إدراج مسالة الإتجار بالبشر ضمن العمليات الإرهابية لأغراض تمويل "داعش"، والجماعات الإرهابية(٦٦).

وفي ضوء منهجية التمويل المتغيرة التي يتبعها تنظيم "داعش"، دعم مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية التابعة للأمم المتحدة الدول على اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة لمواجهة التدفقات المالية الداخلية والخارجية للتنظيم، وقام مكتب المخدرات والجريمة بمساعدة عدد من الدول في إنشاء فرق لمكافحة تمويل تنظيم "داعش"، وغسيل الأموال التي يقوم بها التنظيم، وأسهم أواخر شهر أيلول عام ٢٠١٨ في مساعدة دول شرقي وجنوبي أفريقيا بتنفيذ خطط مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، لمنع تدفق الأموال والسلع لتنظيم "داعش" فيها(٦٧).

واصلت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تمويل تنظيم "داعش" عن طريق سلسلة من المؤتمرات،منها: مؤتمر بعنوان "التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عن طريق الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة" في شهر أيار عام٢٠١٩ في دوشنبه عاصمة طاجيكستان، بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وفي شهر حزيران من العام نفسه عُقد مؤتمر في منغوليا بعنوان "نهج مجتمعي شامل لمنع مكافحة التطرف العنيف والتشدد المفضيين إلى الإرهاب". وعقد في شهر تموز مؤتمر آخر في نيروبي عاصمة كينيا، أكد فيه المشاركون على أهمية تجفيف الموارد المالية لتنظيم "داعش"، ودعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص(٦٨).

واصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٢٠ اتخاذ طائفة متنوعة من التدابير القانونية والسياسية لمنع تمويل تنظيم "داعش"، منها تجميد بعض الأصول التابعة للمتعاونين مع التنظيم، ومراقبة الفضاء الإلكتروني الذي يجري عن طريقه تداول وتحويل الأموال بين الجماعات المرتبطة بـ "داعش"، وفي السياق ذاته، نظم مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة دورة تدريبية للمسؤولين في منغوليا خلال شهر كانون الثاني من العام نفسه، ودورة لـ(١٠٠) مسؤولاً بحرينياً في شهر أيار، وأطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروعاً يهدف إلى منع تمويل الإرهاب، وركز المشروع على إجراء تقييمات شاملة للدول ذات الأولوية، والتوعية بشأن المواضيع الرئيسة بكيفية الحد من تمويل تنظيم "داعش"، والإجراءات لتحسين الأطر التشريعية المطلوب اتخاذها(٦٩).

وأشار تقرير للأمين العام صدر في٢٩ تموز عام ٢٠٢٠ إلى أن (٥٠) دولةً عضواً في منظمة الأمم المتحدة استجابت لاستراتيجية المنظمة في مكافحة تمويل تنظيم "داعش"، وساندت جهود كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال خلال النصف الأول من عام٢٠٢٠، إذ قدمت العديد من الدول معلومات عن

تعاون "داعش" مع عصابات الجريمة المنظمة للحصول على الأموال، وأن التنظيم كان حذراً في تعاملاته المالية خوفاً من رصدها من قبل حكومات تلك الدول، كما اتخذت الكثير من الدول إجراءات حازمة تجاه التصدي لنقل الأموال للتنظيم عبر المنصات المالية الإلكترونية، وغسيل الأموال، وعززت هذه الدول من أساليب التحقق باستخدام التكنولوجيات الجديدة، وتدابير حماية الشهود، والأحكام المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني(٧٠).

وزادت الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ دعمها إلى دولها الأعضاء باتجاه بناء الآليات المؤسسية، وتطوير قدراتها الوطنية لمكافحة تمويل "داعش"، إذ واصلت كيانات الأمم المتحدة التعاون الوثيق مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية، وعقدت لقاءات عدة بين ممثلي مكتب مكافحة الإرهاب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع ممثلي عدد من الدول لتنسيق العمل فيما بينهم، منها لقاء ممثلي مكتب مكافحة الإرهاب مع مكتب الادعاء العام في العراق في شهر آب٢٠٢١، وعقد في شهر أيلول حلقة عمل مع ممثلي مجموعة مكافحة غسيل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووحدة الاستخبارات المالية المصرية، في عقد حلقة عمل إقليمية في تشرين الأول، بهدف تعزيز قدرات الدول فيها على مكافحة تمويل الإرهاب(٧١).

وأشار تقرير صدر من الأمين العام في ١ كانون الثاني عام ٢٠٢٣ إلى أن التعاون بين كيانات منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة أدى إلى وضع التدفقات المالية لتنظيم "داعش" تحت ضغط دولي كبير، ما أدى الى انخفاض مستوى تدفقاتها انخفاضاً تاريخياً، وأنها آخذة بالنضوب، وأن ندرتها لدى التنظيم خفض من روح مقاتليه المعنوية(٧٢).

وبحسب تقارير الأمين العام أن منظمة الأمم المتحدة واجهزتها والدول الأعضاء قامت بجهود استثنائية وتكنيكية متطورة بهدف تقليص الموارد المالية لـ "داعش"، الأمر الذي ساعد على زعزعة الروح الداعشية. ومما لا شك فيه ان "داعش" قامت على الموارد المالية المتنوعة، ما جعل الاستقطاب إليها سهلاً من ذوي ضعيفي الذمم.

٣. جهود الأمم المتحدة في الحد من انتشار "داعش" وتجنيد مقاتلين جدد

أشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنشاء فرقة عمل في مطلع عام ٢٠١٦ بهدف تنفيذ إرشادات الأمم المتحدة الداعية إلى منع انتشار أفكار "داعش"، وتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع تغذية نزعة التطرف المؤدي إلى الإرهاب، ووضع حد لتجنيد الإرهابيين الجدد، عن طريق إشراك المجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة بوضع استراتيجيات لمناهضة الخطاب

المتطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز ثقافة التسامح السياسي والديني، وعدم الإقصاء، ونُفذ مشروع فرقة العمل في الربع الأول من عام ٢٠١٦ في كل من العراق، ونيجيريا، وتونس(٧٣).

وحثت الأمم المتحدة في ٢٤ أيار عام ٢٠١٧ الدول الأعضاء فيها على ضرورة التعاون فيما بينها لمنع الخطاب الطائفي لمنع انضمام مقاتلين جدد إلى تنظيم "داعش"، واتخاذ الإجراءات الرادعة للحد من تدفق عناصر جديدة للتنظيم، وإعادة دمج العناصر التي تترك التنظيم بإرادتها مع المجتمع، للحيلولة دون العودة إلى التنظيم الإرهابي(٧٤).

وأظهرت تقارير الأمين العام أن منظمة الأمم المتحدة أكدت خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على مواصلة الدول جهودها في إجراء التحقيقات مع الأفراد -رجالاً ونساءً- الذين يشتبه بإرتكابهم جرائم إرهابية، ومحاكمتهم وفقاً للأصول والقوانين النافذة، وبذل الجهود الكثيفة لكشف العلامات المبكرة لتغذية نزعة التطرف التي تفضي إلى الإرهاب، وعدم السماح للمحتجزين المشتبه بهم الانضمام إلى تنظيم "داعش" أو أي جماعة إرهابية أخرى(٧٥).

واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى منع تنظيم "داعش" من تجنيد مقاتلين جدد في صفوفه، فقد زار وفد من مكتب الأمم المتحدة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في شباط ٢٠٢٠ اندونيسيا، أجرى خلالها مباحثات رفيعة المستوى مع المسؤولين في الحكومة الاندونيسية، حول مسألة مكافحة تجنيد "داعش" لمقاتلين جدد، وفي شهر آذار زار الوفد نفسه الفلبين، وأجرى مباحثات رفيعة المستوى في السياق ذاته(٧٦).

وفي إطار الحد من تجنيد مقاتلين جدد في صفوف "داعش"، بين تقرير للأمين العام في ١ كانون الثاني عام ٢٠٢٣، انخفاض نسبة الانضمام إلى التنظيم في الدول الأفريقية، ودول الشرق الأوسط نتيجة نجاح الحكومات فيها بالتصدي لهجمات التنظيم، وتفكيك العديد من شبكاته، فضلاً عن تكثيف مراقبتها للمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، واحتجاز المشتبه بانضمامهم إلى التنظيم واتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحقهم(٧٧).

يتضح مما سبق إن جهود الأمم المتحدة في التصدي لانتشار أفكار تنظيم "داعش" وتجنيد عناصر جديدة مثلت جانباً حيوياً من الستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، إذ لم تقتصر جهودها على المعالجات الأمنية التقليدية، بل امتدت إلى البُعد الفكري والاجتماعي والثقافي. وأظهرت التقارير المتعاقبة للأمين العام أن الأمم المتحدة تبنت نهجاً شمولياً جمع بين الوقاية والعلاج.

٤. التعاون الدولي الاستخباراتي والأمني للحد من هجمات داعش

بينت تقارير الأمين العام أن الأمم المتحدة أدت دوراً محورياً في التنسيق الاستخباراتي والأمني بين الدول، إذ أطلقت في تشرين الأول عام ٢٠١٧ برنامجاً عن مستقبل تبادل المعلومات الاستخبارية المالية، بهدف دعم تمويل تبادل المعلومات الاستخبارية المالية، وتحليل آثار نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واشترك في البرنامج عدد كبيير من الخبراء في المؤسسات المالية لهذه الدول، ووكالات إنفاذ القانون(٧٨).

وهدف البرنامج إلى مواجهة تهديدات تنظيم "داعش"، وإيجاد معالجة جذرية لأسباب التطرف، وتفكيك الشبكات التابعة للتنظيم عن طريق إنشاء هياكل لتسهيل تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، وتكلل البرنامج بالنجاح في تعزيز الصلات فيما بين وحدات الاستخبارات المالية الدولية، وتنسيق الحوار فيما بينها، ومن ثم سنت بعض الدول في عام ٢٠١٧ قوانين تسمح بتزويد الاستخبارات المالية التابعة للدول الأخرى بأسم أي فرد يشكل خطراً فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، ما ساعد في تتبع مسار نقل الأموال لتنظيم "داعش"، والكشف عن الشبكات الإرهابية الفعلية والمحتملة، وهويات مسيري التنظيم، والجماعات المرتبطة به(٧٩).

وفي اطار المشروع نفسه أقام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أيلول عام ٢٠١٧ مع وحدة الاستخبارات المالية في بنغلاديش حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في العاصمة دكا، حضر فيها مسؤولون من وحدات الاستخبارات المالية في دول أعضاء مبادرة خليج البنغال(BIMSTEC)(٨٠)، وركزت الحلقة على أفضل الممارسات المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخبارية المالية، وتدابير تجميد الأصول المشكوك فيها، وتحليل تقنيات وأساليب تنظيم "داعش" المالية(٨١).

وأسفرت جهود الأمم المتحدة في مجال التبادل الأمني والاستخباري بين الدول الأعضاء في المنظمة في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٧ عن إلزام شركات الطيران المنظمة إلى اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولية جميعها بتقديم معلومات عن ركابها، وتمكنت(٦٠) دولة استحداث أنظمة وتدابير تتيح إمكانية تقديم معلومات مسبقة عن ركابها، وأن(١٠٠) دولة أخرى لم تتمكن من إكمال الإجراءات المطلوبة، فحثتها منظمة الأمم المتحدة على تطوير قدراتها في جمع، وتجهيز، وتحليل بيانات ركابها، وفقاً للمعايير والممارسات التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولية بهذا الصدد(٨٢).

ووفقاً لتقرير الأمين العام فأنه بحلول عام ٢٠٢٠ كان العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عززت من عمليات جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها مع الدول الأخرى، واعتمدت نهجاً متكاملاً بين الوكالات للكشف عن طائفة واسعة من الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها تنظيم "داعش"، وتعاونت الدول فيما بينها في جمع المعلومات الاستخبارية عن التنظيم، وتبادلت قوائم بالأهداف المحتملة للإرهاب،

وقواعد البيانات الخاصة بفئات محددة من الأشخاص عالي الخطورة المشتبه بهم العمل لصالح تنظيم "داعش"، المتمثلين بتجار المخدرات، والمقاتلين الأجانب العائدين إلى دولهم الأم(٨٣).

وأعربت الأمم المتحدة في شهر تموز عام ٢٠٢١ عن تفاؤلها لاستخدام الدول الأعضاء في المنظمة التطور التكنولوجي في عملياتها الاستخبارية لمراقبة تحركات أفراد تنظيم "داعش"، وتحديد هويات مقاتلي داعش من كلا الجنسين، وتبادل هذه المعلومات الاستخبارية بين الدول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الذي أسهم في تسهيل مهمة الأمم المتحدة في تحليل تحركات "داعش" والجهات المرتبطة به(٨٤).

استجابت جمهوريات آسيا الوسطى لاستراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة "داعش"، ووضعت في الأول من آذار عام ٢٠٢٢ خطة عمل مشتركة بمساعدة الأمم المتحدة للقضاء على توريد الأسلحة الشخصية والخفيفة لعناصر "داعش"، وتحسين المعلومات البيومترية في مجال مراقبة تنقلاتها عبر الحدود بين الدول، وأجرى المكتب المعني بالجريمة والمخدرات التابع للأمم المتحدة مشاورات مع الحكومة الأوزبكستانية، بهدف تعزيز قدرات جمهوريات المنطقة في منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وفي شهر حزيران أعلن مكتب مكافحة الإرهاب بدء العمل بشبكة الإنذار المبكر لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى(٨٥).

ومن نافلة القول، إنّ التعاون الدولي الاستخباراتي والأمني الذي نسقته الأمم المتحدة شكل تحولاً نوعياً في مواجهة تهديدات تنظيم "داعش"، إذ لم يقتصر على تبادل المعلومات بحسب، بل امتد ليشمل بناء هياكل مؤسسية، وتطوير أدوات تشريعية وتقنية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق الاستجابة الدولية وتكاملها، فضلاً عن أن إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمليات الاستخبارية، عكس تطوراً في منهجية مكافحة الإرهاب، وانتقالاً من ردود الفعل إلى استراتيجيات استباقية.

وتظل هزيمة "داعش" في العراق وانهياره وكشف حقيقته للعالم بأسره، ووقف توسعه، الحقيقة الثابتة والمؤكدة، إذ قام أبناء الشعب العراقي مع قواته العسكرية والأمنية والحشد الشعبي بجهود استثنائية على مختلف الأصعدة، عسكرية، ولوجستية، ومالية، وقتالية، لم يشهد التاريخ مثلها لسحق "داعش" في العراق وتحرير الأراضي التي أستولى عليها التنظيم الإرهابي، وأن الانتصارات العراقية في العراق وسوريا هي التي وجهت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها نحو مواجهة "داعش" بعد ان اتضحت حقيقته الإرهابية، وهو الأمر الذي لم توثقه ولم تشد به تقارير الأمين العام للأمم المتحدة خلال مدة هذه الدراسة.

الخاتمة:

في ضوء تحليل تقارير الأمين العام للأمم المتحدة للمدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣ يمكن استخلاص عدد من النتائج، من أهمها:

١. أن تنظيم "داعش" الإرهابي ليس مجرد تهديد أمني تقليدي بحسب، بل ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة دولية شاملة ومستمرة، وعكست التقارير تطوراً في فهم المجتمع الدولي لطبيعة التنظيم، وتحولاً في أدوات المواجهة من التركيز على العمليات العسكرية إلى تبني مقاربات أكثر شمولاً تشمل الجوانب الفكرية، الاقتصادية، والاجتماعية.

٢. بعد خسارة تنظيم "داعش" للمناطق الجغرافية التي يسيطر عليها في العراق وسوريا، تحول تهديده المركزي إلى خلايا نائمة وشبكات غير مركزية.

٣. طوّر تنظيم داعش" أساليب التجنيد والدعاية، لاسيما عبر الفضاء الرقمي، ما استدعى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني.

٤. ركزت الأمم المتحدة في التصدي لـ "داعش" على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، مثل التهميش، الفقر، وانعدام العدالة.

الهوامش:

(١) **تنظيم القاعدة:** تأسس التنظيم عام ١٩٨٨ في افغانستان على يد اسامة بن لادن وعبد الله عزام، وجاءت تسميته بالقاعدة من فكرة إنشاء قاعدة بيانات للمقاتلين الذين ينضمون للتنظيم، وتبنى التنظيم فكرة السلفية الجهادية، ويؤمن بالجهاد العالمي ضد ما يسميه بقوى الكفر والاحتلال. يُنظر: كميل الطويل، القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧، ص٣.

(٢) **أبو مصعب الزرقاوي:** أحمد فاضل نزال الخلايلة، ولد عام ١٩٦٦ في مدينة الزرقاء الأردنية، سافر عام ١٩٨٩ إلى افغانستان للقتال ضد القوات السوفيتية، اعتقل في عام ١٩٩٠ من قبل السلطات الأردنية بعد عودته إلى الأردن، واطلق سراحه في عام ١٩٩٦، ثم أُتهم بتفجير فندق راديسون ساس في الأردن وحكم عليه بالإعدام، فهرب إلى أفغانستان وبقي هناك لغاية عام ٢٠٠٠، وظهر في العراق عام ٢٠٠٣، وقتلته القوات الأمريكية عام ٢٠٠٦. ينظر: منصور عبد الحكيم، داعش مارد العصر الأخير: السفياني والرايات السود آخر الزمان، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٠٥.

(٣) **أبو عمر البغدادي:** حامد داوود خليل الزاوي، ولد عام ١٩٥٩ في حديثة، أكمل كلية الشرطة في بغداد، وعمل ضابطاً في سلك الشرطة، وترك هذا السلك في عام ١٩٨٥ بعد أن اعتنق الفكر السلفي، وأصبح مطارداً من نظام صدام حسين، ثم اصبح أميراً في جيش الطائفة المنصورة، وبايع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وخلف أبو مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٦ تحت أسم أبو عبد الله الراشد البغدادي، وقتل على يد القوات الأمريكية في العراق عام ٢٠١٠. ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٤) **أبو بكر البغدادي:** أبو بكر عواد إبراهيم علي البدري السامرائي، ولد عام ١٩٧٩ في سامراء، أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٩١، ثم التحق بكلية الشريعة في جامعة بغداد، وحصل منها على شهادة الماجستير في الدراسات القرآنية عام ٢٠٠٢، وعين إماماً لجامع الحاج زيدان في منطقة الطوبجي ببغداد، وانضم خلال هذه المدة إلى الجماعات الجهادية المسلحة، وحكم علية بالسجن لمدة أربعة أعوام بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وبعد خروجه من السجن انضم إلى تنظيم القاعدة وأصبح زعيماً في التنظيم، ثم أعلن قيام دولة الخلافة في عام ٢٠١٤، قتل عام ٢٠١٩. للمزيد يُنظر: عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية، ط٣، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٨٦؛ ماجد موريس إبراهيم، الإرهابي : شهوة الدم ولغز الانتحار، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص٩٦.

(٥) محمد يسري صقر، طالبان الحركة والأمراء: من مدارس قندهار إلى قصر الرئاسة، دار ام الدنيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص١٥٩.

(٦) وللمزيد ينظر: هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط١، دار الحكمة-لندن/ دار بابل-بغداد، ، ٢٠١٥، ص١٣٣-١٣٤.

(٧) محمد يسري صقر، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٨) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين، رقم ٤٦٧ في ٣١ ايار ٢٠١٧، ص٦.
https://docs.un.org/ar/S/2017/467

(٩) تشكلت قوات الحشد الشعبي بعد ان لبى أبناء الشعب العراقي فتوى الجهاد المقدس، وصار الحشد الشعبي قوات نظامية عراقية مستقلة، وجزءً من القوات المسلحة العراقية، تحت أمرة القائد العام للقوات المسلحة في ٢٦ شباط ٢٠١٦ بعد إقرار قانون الحشد الشعبي. وأنه عقيدة قتالية وطنية، لا عقيدة مذهبية، تتألف من مكونات الشعب العراقي كافة، اذ يشكل السنة ٣٠% من مجموع الحشد كحد أدنى، فضلاً عن المسيح والتركمان والإيزيديين والاكراد. له تمويل خاص، ومقر تخطيط وعمليات، واستخبارات، ومقاومة الدروع، والاتصالات، وطبابة، واعلام حربي، وهندسة، ومحكمة خاصة. للمزيد ينظر: شهد فيصل الوائلي، شيبة في أرض السواد، مديرية التوثيق في هيئة الحشد الشعبي، العراق، ٢٠٢٠، ص٦١-٨٥.

(١٠) للمزيد ينظر: وجناء رزاق عبد؛ داود محبي، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء على الارهاب، مجلة لارك، المجلد ١٦، العدد ٢، ج١، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، ٢٠٢٤، ص٣٦٥-٣٦٦؛ موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني،

http://www.sistani.org/arabic/archive/24918/؛

أحمد الجراح، فتوى الجهاد الكفائي وإستراتيجية الرؤية والإمكانات، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة، تاريخ النشر: ١١ حزيران ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠ ايار ٢٠٢٣،

https://iraqicenter-fdec.org/archives/2693

(١١) **الجمعية العامة للأمم المتحدة:** منظمة دولية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، حينما أجتمع ممثلو (٥٠) دولة في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا خلال المدة ٢٥ نيسان-٢٦ حزيران ١٩٤٥ لصياغة ميثاق الأمم المتحدة والتوقيع عليه، بهدف إنشاء منظمة دولية ترنو الى السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب حرب عالمية أخرى. وفي ٢٤ تشرين الأول بدأت الأمم المتحدة عملها بعد مصادقة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين على ميثاقها إضافة لغالبية الموقعين الأخرين. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة،
https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un

(١٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار الأمم المتحدة رقم ٦٠/٢٨٨ في ٨ ايلول ٢٠٠٦.
https://docs.un.org/en/A/RES/60/288

(١٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٢ في ٢٠١٦/١/٢٩، ص٦.
https://docs.un.org/ar/S/2016/92

(١٤) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد رقم ٧٦ في ٢٠٢٣/١/١، ص٦.
https://docs.un.org/ar/S/2023/76

(١٥) **بان كي مون (١٩٤٤-)**: ولد في مقاطعة أومسونغ- تشنغتشونغ الشمالية في كوريا الجنوبية، حاصل على بكالوريوس في العلاقات الدولية من **جامعة سول الوطنية** منذ عام ١٩٧٠، وفي العام نفسه بدأ مسيرته السياسية في وزارة الخارجية الكورية، وشغل مناصب عدة في بعثات كوريا الجنوبية في الهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا، وحصل عام ١٩٨٥ على شهادة الماجستير في الإدارة العامة من كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وأصبح وزير خارجية كوريا الجنوبية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦)، وشغل منصب الأمين العام الثامن للأمم المتحدة للمدة من ١ كانون الثاني عام ٢٠٠٧ لغاية ٣١ كانون الأول عام ٢٠١٦. أسّس مركز بان كي مون للمواطنين العالميين عام ٢٠١٧، ويشغل مناصب أكاديمية واستشارية عديدة في مؤسسات دولية تُعنى بالتنمية والبيئة. يُنظر: الأمم المتحدة، الأمين العام للأمم المتحدة، الأمناء العامون السابقون.
https://www.un.org/sg/ar/formersg/ban.shtml

(١٦) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٩٢ في ٢٠١٦/١/٢٩، المصدر السابق، ص٧-٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص١٦.

(١٨) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٥٠١ في ٢٠١٦/٥/٣١، ص٥.
https://docs.un.org/ar/S/2016/501

(١٩) المصدر نفسه، ص٥.

(٢٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٨٣٠ في ٢٠١٦/٩/٣٠، ص٣.
https://docs.un.org/ar/S/2016/830

(٢١) **أنطونيو غوتيريش (١٩٤٩-)**: الأمين العام التاسع للأمم المتحدة، ولد في لشبونة، خريج معهد Instituto Superior Técnico بشهادة جامعية في مجال الهندسة، انتخب عضواً في البرلمان البرتغالي عام ١٩٧٦، وكان عضواً في مجلس دولة البرتغال للمدة ١٩٩١-٢٠٠٢، وشغل منصب رئيس وزراء البرتغال للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، ثم شغل منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، لا زال مستمراً في منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ ١ كانون الثاني ٢٠١٧. للمزيد عن حياته ينظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، البند ١٢٠ من جدول أعمال الدورة ٧٠ رقم ٢٠٦ في ٢٠١٦/٣/١،

https://docs.un.org/ar/S/2016/206;

الأمين العام للأمم المتحدة

https://www.un.org/sg/ar/content/sg/biography

(٢٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٧ في ٢/٢/ ٢٠١٧، ص٤.

https://docs.un.org/ar/S/2017/97

(٢٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٨٠ في ٣١/١/ ٢٠١٨، ص٤-٦.

https://docs.un.org/ar/S/2018/80

(٢٤) المصدر نفسه، ص٨-٩.

(٢٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٧٧٠ في ١٦/٨/ ٢٠١٨، ص٤-٥.

https://docs.un.org/ar/S/2018/770

(٢٦) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٥ في ٤/٢/٢٠٢٠، ص٤.

https://docs.un.org/ar/S/2020/95

(٢٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦٣ في ٢٨/١/ ٢٠٢٢، ص٤.

https://docs.un.org/ar/S/2022/63;

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٦ في ١/١/٢٠٢٣، المصدر السابق، ص٣.

(٢٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٥٠١ في ٣١/٥/ ٢٠١٦، المصدر السابق، ص٢٨-١٠.

(٢٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٣٠ في ٣٠/٩/ ٢٠١٦، المصدر السابق، ص٧.

(٣٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين رقم ٢٩٤ في ٥/٤/٢٠١٧، ص٨. https://docs.un.org/ar/S/2017/294

(٣١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٠ في ٣١/١/٢٠١٨، المصدر السابق، ص٣ وص٩.

(٣٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٧٠ في ١٦/٨/٢٠١٨، المصدر السابق، ص٤.

(٣٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين، رقم ١٠٣ في ١/٢/٢٠١٩، ص٧.

https://docs.un.org/ar/S/2019/103

(٣٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٩٥ في ٤/٢/٢٠٢٠، المصدر السابق، ص٨.

(٣٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦٨٢ في ٢٧/٧/ ٢٠٢١، ص٢-٣، ص٨.
https://docs.un.org/ar/S/2021/682

(٣٦) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٥٧٦ في ٢٦/٧/ ٢٠٢٢، ص٦.
https://docs.un.org/ar/S/2022/576

(٣٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٩٢ في ٢٩/١/ ٢٠١٦، المصدر السابق، ص١٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٨.

(٣٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٥٠١ في ٣١/٥/٢٠١٦، المصدر السابق، ص٣.

(٤٠) من الهجمات التي أشرف عليها أعضاء تابعين لـ"داعش" في جنوب شرق آسيا الهجوم الذي استهدف جاكارتا في كانون الثاني عام ٢٠١٦، والهجوم بالقنابل اليدوية على ملهى موفيدا الليلي في ماليزيا في ١٢ حزيران، وبعض عمليات الإعدامات التي نفذها تنظيم "داعش" في الفلبين خلال الشهر نفسه. ينظر: المصدر نفسه، ص٤-٦.

(٤١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٣٠ في ٣٠/٩/٢٠١٦، المصدر السابق، ص٥.

(٤٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٢٩٤ في ٥/٤/٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٣-١٥.

(٤٣) **تنظيم أبو سياف:** مجموعة جهادية تأسست عام ١٩٩١، في جنوب الفلبين، بقيادة عبد الرزاق أبو بكر جنجلاني المكنى بأبو سياف، بعد عودته من ليبيا، هدفها إنشاء دولة إسلامية غرب جزيرة ميندناو جنوب الفلبين، وادرج التنظيم في قائمة التنظيمات الإرهابي ة في ٦ تشرين الأول عام ٢٠٠١ لارتباطه بتنظيم القاعدة، وشروعه بتجنيد الأطفال واستخدامهم بالعمليات الإرهابية في الفلبين، وانضم التنظيم إلى "داعش" عام ٢٠١٤. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٦.

(٤٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٠ في ٣١/١/٢٠١٨، المصدر السابق، ص٢-٦.

(٤٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٧٠ في ١٦ اب ٢٠١٨، المصدر السابق، ص٢-٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٢-١٠.

(٤٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ١٠٣ في ١/٢/٢٠١٩، المصدر السابق، ص٢-٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٧.

(٤٩) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦١٢ في ٣١/٧/٢٠١٩، ص٢-٨.
https://docs.un.org/ar/S/2019/612

(٥٠) المصدر نفسه، ص٨.

(٥١) **أبو ابراهيم الهاشمي**: أمير محمد سعيد عبد الرحمن المولى، الخليفة الثاني لتنظيم "داعش"، وأحد مؤسسيه، كان ضابطاً في الجيش العراقي السابق، يُعد من أبرز أعضاء دائرة البغدادي، وصنفته وزارة الخارجية الأمريكية إرهابي عالمي، وعرضت مكافأة قدرها ٥ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى القبض عليه، قتل في ٣ شباط ٢٠٢٢ عندما شنت القوات الخاصة الأمريكية غارة في أطمة شمالي سوريا استهدفته، فقام بتفجير قنبلة، ما أدى إلى مقتله مع أفراد عائلته. يُنظر:

The Independent Journal, 10 March 2022. On: https://www.independentarabia.com /node/310411/spa/aggregate.

(٥٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٩٥ في ٢٠٢٠/٢/٤، المصدر السابق، ص٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٤-٥.

(٥٤) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٧٧٤ في ٢٠٢٠/٨/٤، ص٤.

https://docs.un.org/ar/S/2020/774

(٥٥) المصدر نفسه، ص٦.

(٥٦) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٨ في ٢٠٢١/١/٢٩، ص٣.

https://docs.un.org/ar/S/2021/98

(٥٧) وفجر التنظيم عبوة ناسفة على مركبة في مدينة الصدر ببغداد يوم ١٥ نيسان عام ٢٠٢١. ينظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦٨٢ في ٢٠٢١/٧/٢٧، المصدر السابق، ص٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٢-٣.

(٥٩) المكاتب الضامرة، ذات النشاط الإرهابي الضعيف هي: مكتب "الانفال" في ليبيا والذي يتولى شؤون أجزاء من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، ومكتب "أم القرى" في اليمن الذي يكون نطاق عمله ضمن شبه الجزيرة العربية، ومكتب "ذو النورين" في مصر ويتولى إدارة العمليات الإرهابي ة في مصر والسودان. ينظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦٣ في ٢٠٢٢/١/٢٨، المصدر السابق، ص٢.

(٦٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٥٧٦ في ٢٠٢٢/٧/٢٦، المصدر السابق، ص٢.

(٦١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٩٢ في ٢٠١٦/١/٢٩، المصدر السابق، ص١.

(٦٢) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٦٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٣٠ في ٢٠١٦ /٩/٣٠، المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٦٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٤٦٧ في ٢٠١٧ /٥/٣١، ص٤.

https://docs.un.org/ar/S/2017/467

(٦٦) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٧٠ في ٨/١٦/ ٢٠١٨، المصدر السابق، ص١٣.

(٦٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ١٠٣ في ٢/١/ ٢٠١٩، المصدر السابق، ص١٦.

(٦٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦١٢ في ٧/٣١/ ٢٠١٩، المصدر السابق، ص١٠.

(٦٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٧٤ في ٨/٣/ ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص١٧.

(٧٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء وكيانات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة رقم ٧٥٤ في ٢٠٢٠/٧/٢٩، ص٣.

https://docs.un.org/ar/S/2020/754

(٧١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦٣ في ٢٠٢٢/١/٢٨، المصدر السابق، ص١٧.

(٧٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٦ في ٢٠٢٣/١/١، المصدر السابق، ص٣-٤.

(٧٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، رسالة مؤرخة في ٢٠١٥/١٢/١٥ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣(٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، رقم ٩٣٩ في ٢٠١٥/١٢/٢٣، ص٢.

file:///C:/Users/hp/Downloads/S_2015_939-AR.pdf;

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٣٠ في ٩/٣٠/ ٢٠١٦، المصدر السابق، ص٢٠-٢١، ص٢٦.

(٧٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٠ في ١/٣١/ ٢٠١٨، المصدر السابق، ص١١.

(٧٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦١٢ في ٧/٣١/ ٢٠١٩، المصدر السابق، ص١٢.

(٧٦) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٧٤ في ٨/٣/ ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص١٠.

(٧٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٦ في ١/١/ ٢٠٢٣، المصدر السابق، ص٨-١٠.

(٧٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٠ في ٢٠١٨/١/٣١، المصدر السابق، ص١٢.

(٧٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٤٦٧ في ٥/٣١/ ٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٣.

(٨٠) **مبادرة خليج البنغال:** منظمة اقليمية للتعاون التقني والاقتصادي تأسست في ٦ حزيران عام ١٩٩٧، تضم الهند، بنغلادش، بوتان، ميانمار، النيبال، سريلانكا، وتايلاند، تهدف الى تنويع مجالات التعاون في الطاقة والتجارة والزراعة والسياحة، وحاولت الهند استغلال وجودها كقوة مهيمنة في المنظمة للتصدي إلى الصين في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من جهة، وإبعاد باكستان عن التفاعل مع دول رابطة جنوب آسيا من جهة أخرى، ما يؤدي الى إضعاف مجالات التعاون أو حتى فرص تشكيل تحالفات موازنة للهند في المنطقة. ينظر: عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية: دبلوماسية القوى الكبرى-دبلوماسية حسن الجوار-دبلوماسية الطاقة، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٤، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٨١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٨٠ في ٢٠١٨/١/٣١، المصدر السابق، ص١٣.
(٨٢) المصدر نفسه، ص١٥.
(٨٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٧٥٤ في ٢٠٢٠/٧/٢٩، المصدر السابق، ص٦.
(٨٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٦٨٢ في ٢٠٢١/٧/٢٧، المصدر السابق، ص١٠.
(٨٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٥٧٦ في ٢٠٢٢/٧/٢٦، المصدر السابق، ص١٤.

المصادر:

أولاً. الوثائق المنشورة

أ. تقارير الأمين العام للأمم المتحدة

١. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٢ في ٢٠١٦/١/٢٩.

٢. تقرير الأمم المتحدة، الأمين العام للأمم المتحدة، الأمناء العامون السابقون.

٣. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٥٠١ في ٢٠١٦/٥/٣١.

٤. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٨٣٠ في ٢٠١٦/٩/٣٠.

٥. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٧ في ٢/٢/ ٢٠١٧.

٦. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين رقم ٢٩٤ في ٢٠١٧/٤/٥.

٧. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٤٦٧ في ٣١/٥/ ٢٠١٧.

٨. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٨٠ في ٣١/١/ ٢٠١٨.

٩. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٧٧٠ في ١٦/٨/ ٢٠١٨.

١٠. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين، رقم ١٠٣ في ٢٠١٩/٢/١.

١١. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦١٢ في ٢٠١٩/٧/٣١.

١٢. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٥ في ٢٠٢٠/٢/٤.

١٣. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء وكيانات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة رقم ٧٥٤ في ٢٠٢٠/٧/٢٩.

١٤. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٧٧٤ في ٢٠٢٠/٨/٤.

١٥. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٩٨ في ٢٠٢١/١/٢٩.
١٦. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦٨٢ في ٢٧/٧/ ٢٠٢١.
١٧. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٦٣ في ٢٨/١/ ٢٠٢٢.
١٨. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين رقم ٥٧٦ في ٢٦/٧/ ٢٠٢٢.
١٩. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد رقم ٧٦ في ٢٠٢٣/١/١.

ب. قرارات ورسائل الأمم المتحدة

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار الأمم المتحدة رقم ٦٠/٢٨٨ في ٨ ايلول ٢٠٠٦.
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، البند ١٢٠ من جدول أعمال الدورة ٧٠ رقم ٢٠٦ في ٢٠١٦/٣/١.
٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، رسالة مؤرخة في ٢٠١٥/١٢/١٥ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣(٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، رقم ٩٣٩ في ٢٠١٥/١٢/٢٣.

ثانياً. الكتب

١. شهد فيصل الوائلي، شيبة في أرض السواد، مديرية التوثيق في هيئة الحشد الشعبي، العراق، ٢٠٢٠.
٢. عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية، ط٣، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.
٣. عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية: دبلوماسية القوى الكبرى–دبلوماسية حسن الجوار–دبلوماسية الطاقة، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٤.
٤. كميل الطويل، القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧.
٥. ماجد موريس ابراهيم، الإرهابي : شهوة الدم ولغز الانتحار، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٩.
٦. محمد يسري صقر، طالبان الحركة والأمراء: من مدارس قندهار إلى قصر الرئاسة، دار أم الدنيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.

٧. منصور عبد الحكيم، داعش مارد العصر الأخير: السفياني والرايات السود آخر الزمان، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
٨. هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط١، دار الحكمة- لندن/ دار بابل- بغداد، ، ٢٠١٥.

ثالثاً. البحوث والمقالات

١. أحمد الجراح، فتوى الجهاد الكفائي وإستراتيجية الرؤية والإمكانات، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة، **https://iraqicenter-fdec.org/archives/2693**
٢. وجناء رزاق عبد؛ داود محبي، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء على الارهاب، مجلة لارك، المجلد ١٦، العدد ٢، ج١، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، ٢٠٢٤.

رابعاً. الصحف الالكترونية

1. The Independent Journal, 10 March 2022. On:
2. https://www.independentarabia.com /node/310411/spa/aggregate.

خامساً. المواقع الإلكترونية

١. الأمين العام للأمم المتحدة https://www.un.org/sg/ar/content/sg/biography
٢. الموقع الرسمي للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/about-us/history-of-the-un
٣. موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني،

http://www.sistani.org/arabic/archive/24918/